مشروع

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨) المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يستبدل اسم القانون الاصلي بالاسم التالي : –

(قانون مناطق الانشاءات خارج مناطق التنظيم) .

المادة ٣ – تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرات ب ، ج ، د ، التالية : –

ب – للوزير حق مراقبة الانشاءات ومناطقها خارج حدود مناطق التنظيم وترخيصها بعد استيفاء دينار واحد رسما مقطوعا .

ج – للوزير حظر اقامة نوع او اكثر من انواع الانشاءات على جوانب الطرق العامة ضمن المناطق المرئية – خارج هذه الطرق – وازالة القائم منها .

د – للوزير تفويض اي من موظفي الحكومة بكل او بعض صلاحياته المنصوص عنها في هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

٦ – تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت ابحاثنا على جدول الاعمال فارفع هذه الجلسة وسنحدد الجلسة القادمة فيما بعد .

(وانتهت الجلسة)

أمين عام مجلس الامة
هاني خير

رئيس مجلس النواب
كامل عريقات

المملكة الأردنية الهاشمية

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

الدورة العادية الخامسة لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الاستثنائية الثالثة

المعقودة يوم الخميس ٥ شعبان ١٣٩٢ هـ . الموافق ١٤ ايلول ١٩٧٢ م

(العدد ١٦) (الجلد ١٧)

جدول الاعمال

* وقف المجلس دقيقة حداد واحدة وتليت الفاتحة على روح المغفور له جلالة الملك طلال المعظم .

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحا من يوم الخميس الواقع في ١٤ /٩/ ٧٢ برئاسة معالي السيد كامل عريقــات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هالي خير ،

وتغيب معتذرا السادة : عاكف الفايز ، امين مجج ، مصباح الكاظمي ،ادوارد خميس، موسى عابدين حافظ عبدالنبي ، عبدالرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، محمد سعيد يونس ، شريف القبج وعيسى عقــل .

وحضر من الحكومة

رئيس الوزراء ووزير الدفــاع : دولة السيد احمد اللوزي .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية : معالي السيد احمد الطراونة .

وزير الانشاء والتعمير : معالي الدكتور صبحي امين عمــرو .

وزير الخارجية : معالي السيد صلاح أبو زيد

وزير دولة : معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة : معالي السيد خالد الحاج حسن

وزير الصحة : معالي الدكتور فريد العكشه .

وزير الداخلية /للشؤون البلدية والقرويــة : معالي الدكتور يعقوب أبو غوش .

وزير الثقافة والاعلام : معالي السيد عدنــان ابــو عوده .

وزير المواصلات : معالي الدكتور محمدالبشير

وزير التربيــة والتعليم والاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميــة : معالي الدكتور اسحق الفرحــان .

وزير العدلية : معالي السيد سالم مساعده .

وزير السياحة والآثــار : معالي السيد غالب بركــات .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : معالي السيد علي عناد خريس .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الدكتورسعيد النابلسي .

وزير الاشغال العامة : معالي المهندس احمد الشوبكي .

وزير المالية : معالي السيد فريد السعد .

وزير النقل : معالي السيد نديم الزرو .

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

١ — تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته

٢ ـ تلاوة الارادة الملكية السامية باضافة بعض مشاريع قوانين الى ابحاث الدورة الاستثنائية الحالية

السيد الرئيس

تتلى الارادة الملكية السامية باضافة قوانين اخرى الى اعمال الدورة الاستثنائية :

السيد الامين العام

الرقم : ع/١/٦/١١٦٥٧

التاريخ : ١٩٧٢/٩/٢

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بصورة عن الارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة قوانين الى الامور المعينة في الارادة الملكيـــة الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

(وهنا وقف جميع من في القاعة)

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة ٨٢ من الدستور

نأمر بمـــا هو آت :ـ

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها .

مشروع قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢
مشروع قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢

الحسين بن طلال

١٩٧٢/٨/٢٢

وزير الداخليـــة	رئيس الوزراء
احمد الطراونه	احمد اللوزي

(وهنا جلس الجميع)

السيد الحديد نائب عمان

ارجو ان يقف المجلس دقيقـــة حداد وتلاوة الفاتحة على روح المغفور له الملك طلال .

(وهنا وقف المجلس والحضور دقيقة حداد وتليت الفاتحة على روح الفقيد العظيم)

(وجلس الجميع)

٣ ـ الأجازات والاعتذارات

السيد الرئيس

تتلى الاجازات الواردة .

ـ أ ـ

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

لعزمي السفر الى المغرب لاعمال تتعلق بشركة الفوسفات ارجو التكرم بالموافقة على منحي اجازة لمدة عشرة ايام ابتداء من ١٩٧٢/٩/١٨

واقبلوا فائق الاحترام

نائب محافظة الكرك
عبد الوهاب المجالي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذه الاجازة ؟

الجميع : موافقون



دولـة رئيس الوزراء يلقي البيـــان الوزاري

٤ ـ تلاوة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد احمد اللوزي

السيد الرئيس

والآن ارجو ان يتفضل دولة رئيس الوزراء السيد احمد اللوزي الى المنصة لتلاوة البيان الوزاري.

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

معالي الرئيس .

حضرات النواب المحترمين .

استهل هذا البيان ، برفع اصدق آيات الشكر والعرفان لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، لما تفضل به حفظه الله ، من ثقة غالية وتقدير كريم ؛ اسبغهما علي وعلى زملائي اعضاء الحكومة الجديدة ، حين عهد الينا بحمل الامانة ، في هذه المرحلة بالذات ، من حياة بلدنا الغالي وامانة الحكم ، عبء ومسؤولية ، لا بهرج ولا جاه والملك العبء من ثقيل الوزن ما ينوء به الكثير من النفوس ، والمالك المسؤولية من الهموم ؛ ما يصاحب الضمير ، ويساكنه في الليل والنهار لكن التصدي لذلك كله ؛ اذا كان يحمل في اي بلد من البلدان ، ذلك الطابع الرفيع للتحدي الباسل ، فانه ، في بلدنا بالذات ، يحمل فوق ذلك الطابع ، شرفا يغمر الانسان ويملأ حياته ، ويجعلـه اكثر اندفاعا واستعدادا للتضحية ، طوال تصديه للاعباء ومواجهته للمسؤوليات .

معالي الرئيس :

حضرات النواب المحترمين :

لقد جاء كتاب التكليف السامي الذي تفضل جلالة الملك فعهد بموجبه الي برئاسة الحكومة الجديدة واضح المعالم ، محدد الاهداف والغايات . وجاء تعهد الحكومة ، في ردها على كتاب التكليف ، صريحا في التزامه بالنهج الذي يرسم ، والطريق التي اختـار للمسيرة المباركة . وهو نهج يقـوم على المرتكزات الثابتة والقناعات المستمرة لفلسفة الوجـود الاردني والرسالة الاردنية، وهي طريق تحددت معالمها واتضح اتجاهها من خلال التجربة الاردنية الطويلة ، بكل ما تنطوي عليه من تحديات وانجازات .

ويشرف الحكومة اليوم ، وهي تتقدم ببيانها الوزاري هذا من مجلسكم الكريم ، ان تبسط سياستها المستندة الى ما اشتمل عليه كتـاب التكليف السامي من قواعد واهداف مؤونة الايمان كله ، بان الاطار الشامل الذي يحكم اسلوب عملها في تطبيق هذه السياسة وتنفيذها هو اطار التعاون الوثيق بينها وبين هـذا المجلس الموقر في سائر الميادين وكل المجالات فالحكومة اذ تدرك حقيقة دورها كسلطة تنفيذيـة ، في دفـع المسيرة الاردنية المباركة ، وتحريكها ، تدرك ايضا خطورة الدور الذي تنهض به السلطة التشريعية في رسم اهداف المسيرة وتوفير الوسائل القانونيـة لانطلاقتها . وهما دوران ، ان فصل العرف الدستوري بين صاحبيهما في كل نظام ديمقراطي صحيح ، فيان وحدتهما وتكاملهما وانسجامهما عنـوان للخصب عندنا في معنى الدستورية والشرعية واساس الايجابية المضمون في ديمقراطيتنا الهادفة .

اولا : في الميـدان الداخلي :

هنالك مجموعة مرتكزات وقواعد تشكل اساس السياسة الداخلية لهذه الحكومة واطارها العام وهي قواعد ومرتكزات ليست بالجديدة عليكم ولا بالمبتدعة . فهي تنبع من صميم المصلحة الوطنيـة التي نؤمن بها جميعا . وهي ايضا تعبر عما يدور في الضمير

الوطني لهذا المجلس الموقر ، وضمير كل مواطن من أبناء الاسرة الاردنية الكبيرة ،

وتأتي تلك المجموعة من المرتكزات والقواعد تحت عنوانين رئيسين · ـ

الاول ـ الامن والسيادة :

١ ـ امن البلد وسيادته قبل كل شيء وفوق كل اعتبار ، واذا كانت هذه القاعدة صحيحة وسليمة بالنسبة لكل بلد من البلدان فهي بالنسبة لنا في هـذا البلد حاجة اساسية ولدت عبر تجربة مرة وطويلـة لم يسلم من معاناتها انسان .

ولعلها لذلك تخرج عن كونها مجرد قاعدة عمل في السياسة الداخلية ، لتصبح مطلبا وطنيا ينادي به كل لسان ، وضرورة حتمية تنطلق من كل عقل ووجدان ومن هنا فان هذه الحكومة ستضع امن البلد وسيادته قبل كل شيء وفوق كل اعتبار . لاتفرط بذرة منهما ولاتقبل بما يمس مقوماتهما من قريب او بعيد .

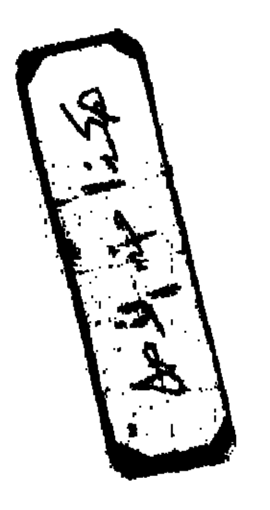
وحذار ان يفلسف احد لنا حكومـة ومجلسا وشعبا حكاية التفريط بأمن بلدنا لحساب جهـة او اخرى او يزين في عيوننا التغاضي عن اسباب سيادتنا بهذه الحجة او تلك ، فلقد بلا بلدنا من تلك الفلسفة فيما مضى الشيء الكثير ، وشرب من علقم التغاضي والتساهل ما شرب . . . واصبح اليوم يعيش قناعته الراسخة : انه في امنه الموطد الدعائم وسيادته المصونة الجوانب ، اقوى لامته واقدر على البذل في سبيلها واقوى لقضيته ، واقدر على العطاء من اجلها ، الف مرة ، منه في امن مهلهل الاركان خائر الاوصال وسيادة منتقصة المعاني مهتزة القسمات .

ولأن القوات الاردنية المسلحة ومعها اجهزة الامن العام هي درع الامن وحصن السيادة ، ولانها المرآة التي تعكس عليها خلاصة خصائص هذا الشعب واخلاقه ، وتتجسد فيها عزماته ومروءاته . ولانها الامل الذي يعيش في ضمير الأمة ووجدانها القومي وعدة القضية المقدسة وقلعة الحرية والكرامة ، فان هذه الحكومة لن تدخر ذرة من الجهد ، ولن تجتنب سبيلا من السبل ، من اجـل تطوير تلك القوات والاجهزة وتوفير المزيد من اسباب القوة والمنعـة لها . في سائر الظروف والاحوال .

ولان امن الوطن في صلب حقيقته هو امـن المواطن ، وسيادة الدولة هي في صميم كنهها سيادة الفرد فوق ارضه ، فان الحـكومة وهي تتعهـد بحماية امن المواطن واحترام حقوقه في حدود الدستور والنظام ، حريصة كل الحرص على التوجه اليه ، عبر كل الوسائل المتاحة ، والسبل الممكنة ليأخـذ دوره الطبيعي ، كقاعدة صلبة لقوة البلد الذاتية : عسكرية كانت ام اجتماعية ، اقتصادية كانت ام ثقافية ، ولتختفي من صفوفه ادوار المتفرجين وادوار الصامتين الى الابد

ان الوحدة الوطنية هي الاطار المحكم الـذي يصون صورة الامن ومعنى السيادة ، ولقد اثبت شعبنا الواحد في الضفتين العزيزتين ، ايمانه بها وحفاظه عليها ، فهي سلاحه في وجه محاولات التصديع التي تعرض لها ، وحصانته ضد تيارات السلبية التي تتعاوره من اكثر من جانب واكثر من فريق .

وفي الوقت الذي تؤكد الحكومة حرصها على تعميق وحدة شعبنا الوطنية وترسيخ اسسها واسبابها فانه ليسرها ان تشير بكثير من الاعتزاز الى انتخابات الاتحاد الوطني العربي ، وما تجسد خلالها مـن وعي حقيقي بين صفوف المواطنين ، واعتزاز بـالانتماء الصادق لهذا البلد الغالي ، وتمسك بوحدتهم الوطنية حين شاركوا جميعا ، في انتخاب ممثلي محافظـات الضفة الغربية ومناطقها المختلفة .



والعنوان الثاني – هو النهضة والبناء :

١ – اذا كانت القيادات في كثير من البلدان تجهد راكضة وراء طموحات شعوبها وامانيهـــا في محاولة منها للحاق بها ، فاننا في هذا البلد الغالي ، قد حبانا الله بقيادة ينبغي ان نجهد جميعا – مواطنين ومسؤولين – من اجل ان نلحق بها وبما تحمله وتمثله لنا من امان وطموحات ، ولكم هي متعددة وكثيرة تلك المنجزات التي حولها العمل ، وصيرتها التضحية الى واقع ملموس ، بعد ان كانت في يوم سابق مجرد حلم في ذهن القائد ، وضربا من الوهم والمستحيل عند سواه .

٢ – لقد مر بلدنا بسلسلـــة من التجـــارب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتجمع فيما يمكن ان نسميه بالتجربة الاردنية الكثير من خلاصة التجربة الذاتية وتجارب الامم والشعوب الاخرى ، وكانت حصيلة ذلك كله ما نحن عليه اليوم من مستويات التقدم والنهوض ، في كثير من الميادين والمجالات .

٣ – لقد اظهرت التجربة الاردنيـــة كفاءة الانسان الاردني في العمل وقدرته على التضحيـــة . وابرزت واحدة من اغنى الحقائق التي كشفت عنها: وهي ان القطاع الخاص الاردني كان عنصرا هاما في تحقيق النمو السريع والتقدم الحثيث .

٤ – واثبتت التجربة الاردنية ان النهضـــة يجب ان تتفجر من الداخل ، من البلد . من الأرض والانسان ، وانها ينبغي ان تقوم على التخطيط العلمي المدروس . فالمساعدات الاجنبية مهما عظمت وتزايدت فهي لا تكفي وحدها لتحقيق النهضة المنشودة . بل لا بد معها ، واحيانا بدونها ، من ارادة قومية جارفة ، لاحداث التغييرات الاساسية الضرورية ، وتظـــل كفاءة البلد في استخدام موارده الخاصة ، وقدرته على تعميق ارادته في تحقيق اعلى مستوى من النمو الذاتي واتباعه لسياسة اقتصادية واجتماعية سليمة ، ومتلائمة مع ظروفه الخاصة ، يظل كل ذلك اساساً لما يمكن ان تحدثه مساهمات الموارد الخارجية من آثار .

٥ – من هنا التزام الحكومة الكامل بخطـــة التنمية للسنوات الثلاث المقبلة . فالخطة من ناحية هي ثمرة مباركة للعقل والتفكير الاردنيين . حيث امضى فريق كبير من اصحاب القدرة والاختصاص ، من ابناء هذا البلد الأبرار ، الشهور العديدة الماضيـــة ، وهم يعملون بلا كلل وبلا ملل ، وبعزم وامل وايمان ، بقيادة صاحب السمو الملكي ولي العهد المحبـــوب ، الأمير حسن حفظه الله ومشاركته المباشرة ، حتى تم اعداد الخطة وتجهيزها ، لتصبح برنامج العمـــل المقبل ، للسنوات ١٩٧٣ – ١٩٧٥ . ولقد ضم ذلك الفريق ، فيمن ضمه من ذوي القدرات والكفاءات ، مجموعة مختارة من القطاع الخاص ، فالتقى المسؤول والمواطن في رسم معالم الطريق ، وتحديد اهدافها . وهي طريق سيسلكانها معا في حجيج مشترك مبارك . واهداف ستحققانها سوياً ، يداً الى يد ، وقلبـــاً الى قلب ، بعون الله .

٦ – ان الخطة الانمـــائية تستهدف اول ما تستهدف ، تعزيز قدرات البلد الانتاجية ، واستغلال الموارد والثروات استغلالا امثل ، ممـــا يؤدي في النتيجة الى رفع الدخول الحقيقية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم ، بعد ان مرت البـــلاد في فترة عطلت امكاناتها وهدرت مواردها وبعثرت جهودها ، ومن هنا فان استئناف مسيرة البلد الاقتصادية ، والتي كانت دائما موضع تقدير واحترام الاوساط الاقتصادية الدولية ، سيكون الهدف الاول للخطة . ولقد ربطت الخطة هدف رفع الدخل وتعزيز الانتاج ، بهدف

توفير فرص الاستخدام للمواطنين ورفع مستويات معيشتهم تحقيقاً لتعميق ايمانهم بقدرة بلـــدهم على الاستفادة من جهودهم ومواهبهم . ولعل من اهم سمات الخطة ما تضمنته من قواعد واجراءات تكفل التوازن في النمو والعدالة في الاستفادة من فرص العمل وتوزيع الخدمات بين سائر فئات المواطنين ومختلف مناطق المملكة .

٧ – وتمهيداً لوضع الخطة موضع التنفيذ في مطلع العام القادم ، فقد وجهت الدعوة الى مؤتمـــر يعقد في عمان في اواسط شهر تشرين الثاني القادم ، ويحضره اكثر من اربعين دولة شقيقة وصديقة ، الى جانب اكثر من ثلاثين منظمة ومؤسسة تمويلية دولية وسيكون المؤتمر فرصة فريدة ، نعرض فيهـــا تلك الخطة على العالم ، لتقييمها ، ونقدها ، ومن ثم للاسهام في تمويل مشاريع القطاعات المختلفة التي تشتمل عليها .

٨ – وبالنظر لخطورة الدور الذي ينبغي على مؤسسات الدولة واجهزتها المختلفـــة ان تنهض به لترجمة الأمل الحضاري الذي تمثله الخطـــة ، الى حقيقة واقعة ، ونظرا لما للقوانين والانظمة من علاقة وثيقة بالتنفيذ واساليبه ، فستولي الحكومة عنايتهـــا الفائقة للجهاز الحكومي وتعمل الى تطويره واصلاحه واغنائه بالمزيد من القدرات والطاقات ، ليصبح اكثر كفاءة في القيام بالواجبـــات الموكولة اليه ، واكثر استجابة للحاجـــات القائمة واشـــد فعالية في تحقيق الأهداف المرسومة كذلك فستعمد الحكومة الى اتخاذ الخطوات العملية لتحديث الأنظمة والقوانين ، بما يلائم مقتضيات المرحلة المقبلة ، ودوافع الطموح .

٩ – ولأن الانسان هو العماد الاساسي لكل خطوات البناء والسلاح الرئيسي لتحقيق كل نهضة فلسوف تعمل الحكومة بجد واستمرار ، على تهيئة المناخ الامثل له ، واعداد الفرص امامه ، حتى يقـــوم بدوره الايجابي ، في بناء الأردن الحديث .

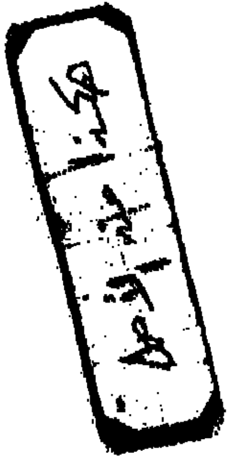
ولسوف تكون دعوة الحكومة الدائمة للمواطن ان يعطي قبل ان يأخذ . وان يبذل قبل ان يطلب . وان يظل السؤال الذي يلح عليه : ما الذي ينبغي علي ان افعله من اجل بلادي .. بـــدلا من ذاك السؤال السلبي المعروف : ما الذي تفعله بلادي من اجلي ؟ .

ثانياً – في الميدان الخارجي :

١ – الأردن جزء من الأمة العربية . وقضية فلسطين بالنسبة لنا ليست مجرد قضية سياسية ، وانما هي قضية حياة او موت . فنحن بلد القضية ونحن اصحابها . ولا نطل عليها من الخارج لاننا نعيشها كما لا يعيشها أحد نعيشها من الداخـــل – من الصميم . وهي بالنسبة لنا قضية وجود او لا وجود .

وعلى ارضنا الصامدة والمحتلة – يعيش شعب فلسطـــين ويعمل ويتحرك . وتحت سمـــائنا تولد طموحات هـــذا الشعب وتتجسد آماله في استرداد حقوقه والعودة الى وطنه . ولقد ضرب اهلنا البررة في ارضنا المحتلة اروع الامثلة في رفض الاحتـــلال ومقاومة اساليبه وضغوطه المختلفة من اجل احتوائهم ، وتوهين عرى الوحدة المقدسة التي تربطهم بالضفة الصامدة واهلها الابرار . كما ضرب الاهل هنـــا في هذه الضفة الباسلة اروع الامثلة في الصمود والتضحية واحتملوا على مدى الاعوام الخمسة الماضية ما لا قبل لاحد باحتماله من الأذى ، والجراح .

والحكومة في مسؤوليتها نحو القضية ، لا تفرط بشيء من الحقوق المقدسة لشعب القضية –شـــعب هذا البلد المكافح الأمين . بل تعمل وتكافح ، بكل السبل والوسائل ، من اجل استرداد تلك الحقـــوق وبلوغ تلك الأماني .



ونحن كذلك أهل القدس وبلد المقـــدسات . ومن حول القدس والمقـــدسات ، وما تمثله من قيم خالدة في وجدان أمتنا وعقيدتنا، تلتف قلوب الملايين من المسلمين ، مثلما تتجه الى رحابها أفئدة الملايين من المؤمنين بالله . ومن هنا تمسك الحكومـــة بالقـــدس واصرارهـــا على استرداد سيادتنا وحقوقنا فيها . لا نبغي من وراء ذلك هيمنة ولا سيطرة ، وانما نبتغي ردها الى مكانتها الطبيعية، قبلة للبشر ، وواحة للايمان.

٢ – لقد قبل الأردن بقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) الصادر عـــام ١٩٦٧ ، كما قبلته مع الأردن دول شقيقة أخرى . وهو هو القرار الذي ما فتئت اسرائيل تراوغ في قبوله ، وتصر من خلال ذلك على تحدي المنظمة الدولية وقراراتها المتعاقبة بشأن وجودها غير المشروع في المناطق العربية المحتلة .

وانطلاقاً من قبول الأردن بذلك القرار ، فان الحكومة تطـــالب بتسوية شاملة للمشكلة تقوم على أساس قرار مجلس الأمن المذكور . وكل حديث عن تسويات جزئية جاهزة ومعدة بين الأردن واسرائيل هو محض لغو وهراء . لكن مطالبتنا بالتسوية الشاملة لا يخدمها ولا يقويها ، تفشي حالة التفكك والتصدع القائمة اليوم ، بكل أسف ، في عالمنا العربي .

٣ – إن الايمان بالاخوة العربية ، والتعـــاون العربي هو أحد المرتكزات الثابتة للسياسة الأردنية ، ومن هنا كانت دعوات الأردن المتعاقبة ، ونداءاته المتوالية للتنسيق بين الدول العربية وازالة كل أسباب التناقض والخـــلاف فيما بينها . ويسر الحكومة أن تطرح من جديـــد دعوة الأردن ونـــداءه لأشقائه ليعيدوا النظر في علاقاتهم بعضهم مع بعض مذكرين بتضحيات هذا البلد وعطائـــه من أجل القضية ومن أجل الأمة نفسها ومصيرها المشترك . فالأمـــة تقف اليوم على مفترق الطرق ، وتقف معها القضية على ذات المفارق ، وفي وجههما تنتصب تحديات المصير وأشدها قسوة وضراوة . ولسوف لا تدخر الحكومة ذرة من الجهد ، في سبيل الانتقال بالعلاقات العربية من حالتها الراهنة المؤسفة الى الحالة الطبيعية التي ينبغي أن تكون عليها . فذلك وحده هو طريق الخلاص . وهي طريق نرجـــو أن لا يتخلف عن السير فيها بلد عربي شقيق .

ومن هذا المجال تجدد الحكومة ثقتها بجامعـــة الدول العربية وتعد بدعمها في كل خطوة ايجابية تعود بالخير على القضية المقدسة والأمة جمعاء .

٤ – تؤمن الحكومة بأن علاقات الأردن مع سائر دول العالم ينبغي أن تقوم على أساس الاهداف المشتركة والمصالح المتبادلة . ومن هنا فستعمد الحكومة الى مضاعفة الجهود لكسب مزيد من الصداقات ، وبناء المزيد من الجسور مع أعضاء الأسرة الدولية ، خدمـــة لبلدنـــا وأمتنا وقضيتنا ، وسعياً لاسترداد حقوقنا المشروعة واقامة السلام على الحق والعدل .

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

هذا هو منهاج الحكومة التي أتشرف برئاستها والتي تتقـــدم به من مجلسكم الموقر طالبـــة الثقة على أساسه . ليس فيه شيء عن انجاز تحقق ، بقدر ما فيه من أهداف وغايات نرجو أن تتحقق . والحكومة اذ تعد بتكريس الجهود كل الجهود ، والطاقـــات كل الطاقات من أجل بلوغ تلك الغايات والأهداف ، لتؤمن الايمان كله بأن تعاونهـــا مع السلطة التشريعية وتجاوب أبناء الأسرة الأردنية الواحـــدة ، كل في موقعه وفي مكان عمله ، مع برامجها وخططها للمراحل المقبلة : هي الأساس لضمان النجاح المرتجى والتوفيق المأمول .

« وقـــل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسولـــه والمؤمنون » . صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٥ – تحديد موعد لمناقشة البيان الوزاري وطرح الثقة

السيد الرئيس

أقترح يوم الخميس الموافـــق ١٩٧٢/٩/٢١ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لمناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة الرئيس السيد أحمد اللوزي . فهـــل يوافق المجلس على هذا الموعد ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

وأرجـــو أن أذكر الأعضاء الكرام بضرورة الحضور في الموعد المذكور واعتبار هذا بمثابة تبليغ لكل واحد منهم .

٦ – قـراءة مشاريع القـوانين الواردة من الحكومة والموزعة على لأعضاء والنظر في احـالتهـــا الى اللجـان المختصـة

السيد الرئيس

تتلى الكتب والقوانين الواردة تمهيداً لاحالتها للجان المختصة .

السيد الأمين العـــام

(أ)

الرقم ع/١/٦/١٣٤/١٠

التاريخ ١٩٧٢/٨/٢

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث اليكم بـــ (١٢٠) نسخة من مشـــروع القانون المعدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٧/٢٩ مع الاسباب الموجبة له . رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
أحمد اللوزي

الأسباب الموجبة

نظراً لاتساع أعمال التهريب والاتجار بالمخدرات والتفاقم الحاصـــل في انتشارها وتعاطيها مما حـــدى بالكثير من المواطنين الى اتخاذ التعامل بها مهنة لهم ، ولمعالجة هذا الخطر ومنع استفحاله في المجتمع الاردني ولكون القانون الحالي أصبح لا يفي بهذا الغرض ولا يواكب التطـــور والوضع الراهن فقد وجـــد من الضروري النص في القـــانون على عقوبات مشددة ورادعة ليمكن السيطرة على هذه المشكلة الخطيرة والقضاء عليها وبناء على تنسيب سلطات الأمن المختصة بهذا الخصوص فقد وضع هذا التعديل .

مشـــروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون العقاقير الخطرة رقم (١٠) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طـرأ عليه من تعديـل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بالفقرة (١) التالية :

١ – يعاقب كل من :

أ – استورد او صدر او سهل التصدير او الاستيراد او نقـل او وزع او صنع او حضر عقارا من العقاقير الخطرة او مشتقاتها بقصد الاتجار بدون تصريح من السلطة المختصة.
ساعد على ارتكاب جرم من الجرائم المنطبقة على المواد (٤) او (٥) او (٦) او (٧) او اغرى او دبر ارتكابها .

ساعد وهو في المملكة على ارتكاب جرم في الخارج ينطبق على احكـام قانون مماثل لهذا القانون ومعمول به في تلك البلاد او اغرى او دبر ارتكابه .
بالاشغال الشاقة المؤبدة وبالغرامة من ٣٠٠٠ — ٥٠٠٠ دينار .

ب – اتجر بالعقاقير الخطرة او احرزها او اعد او هيأ دارا او مكانا لتعاطيها او كـان ذا علاقة بعمل كهذا مع علمه بذلك او وجدت في حوزته غلايـين او اواني اخـرى تستعمل في تدخين الافيون او الحشيش .
بالاشغال الشاقة مدة لا تقل عن عشر سنوات وبالغرامة من ١٠٠٠ — ٣٠٠٠ دينار .

جـ – نقل العقاقير الخطرة بطريق الترانزيت او غير وجهتها او غير وسيلة النقل التي جلبت بها او عبث بها .
بالحبس مدة لا تقل عن سنتين .

د – تعاطي المخدرات بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبالغرامة من ٥٠ — ٢٠٠ دينار .

هـ – وجد في مكان اعد او هيء لتعاطي المخدرات وكان يجلس فيه مع علمه بذلك .
بالحبس من ثلاثة الى ستة شهور او بالغرامة من ٥٠ — ١٠٠ دينار .

و – اعتدى على احد الموظفين القائمين على تنفيذ احكام هذا القانون بالضرب او قاومه بالعنف اثناء تأديته وظيفته او بسببها .

بالاشغال الشاقة مدة لا تقل عن عشر سنوات وبالغرامة من ١٠٠٠ — ٣٠٠٠ دينار.

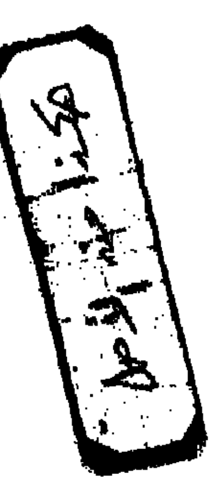
واذا نجم عن الاعتداء عاهة دائمية او اذا كان الجاني من رجال السلطة المنـوط بهم المحافظـة على الامن فتكون العقوبـة الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامـة من ٣٠٠٠ — ٥٠٠٠ دينار .

واذا افضى الاعتداء الى الموت تكون العقوبة الاعدام .

ز – كل من خالف عن غير قصد القواعد المقررة لمسك السجلات او اصدار الوصفات المحتوية على عقاقير خطرة عوقب بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا .

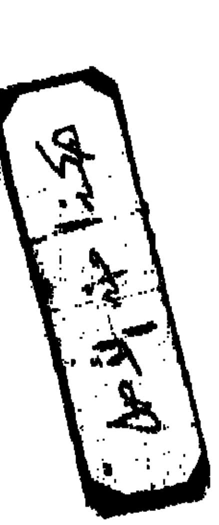
واذا وقعت المخالفة عـن قصـد او خالف الفاعل احكـام المادة (١٢) مـن القانون الاصلي .

حـ – كل جرم لم يرد على عقوبته نص في هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عـلى ثلاث سنوات او بالغرامة لا تزيد على مائتي دينار .



اعضاء مجلس الوزراء يستمعون الى البيان الوزاري الذي يلقيه
دولـــة رئيس الوزراء السيد احمد اللوزي

اعضاء مجلس النواب يستمعون الى البيان الوزاري الذي يلقيه
دولة رئيس الوزراء السيد احمد اللوزي



السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة القانونية؟

الجميع : موافقــون .

— ب —

السيد الامين العام

الرقم : ن/١٤/٧/١١٠٥٦

التاريخ : ١٩٧٢/٨/٢١

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم ب(١٢٠) نسخة مــن مشروع قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ١٩٧٢/٨/١٩ مع الاسباب الموجبة لـــه . رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

الاسباب الموجبــة

ان الاسباب الموجبة لتعديل هــذا القانون تتلخص في ان القانون لم يحـــدد النصاب القانوني لاجتماعات لجان السير الفرعية ولجنة السير المركزية الامر الذي يقتضي معه تطبيق القواعد العامة في هذا الشأن وهــو ان تكون قراراتها بالاجماع ونظرا لاحتمال تغيب اكثر مــن عضو في اجتماعات لجان السير الفرعية ولجنة السير المركزية لاكثر من سبب فان قرارات هذه اللجان تكون عرضة للالغاء امام محكمة العدل العليا .

لذلك وضع مشروع القانون المعــدل المدرج اعلاه لينص صراحة على نصاب معين لاجتماعات لجنة السير المركزية ولجان السير الفرعية ولايجاد نوع مــن المرونة تمكن اللجان من الاجتماع ولو تخلف عضو او عضوين عن الحضور لاي سبب .

مشروع

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مــع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ — تعدل الفقرة (٢٨) من المادة (٢) من القانون الاصلي وذلك باعتبار ما ورد فيها بند(أ) واضافة البند (ب) التالي اليها :

ب— يعتبر اجتماع اللجنة قانونيا اذا حضره سبعة اعضاء بمــا فيهم الرئيس وتتخذ القرارات باكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين .

المادة ٣ — تعدل الفقرة (٢٩) من المادة (٢) من القانون الاصلي وذلك باعتبار ما ورد فيها بند(أ) واضافة البند (ب) التالي اليها :

ب— يعتبر اجتماع اللجنة قانونيا اذا حضره ثلاثة اعضاء بمــا فيهم الرئيس وتتخذ القرارات باكثرية ثلثي الاعضاء الحاضرين .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

٧ — تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

لقد حددنا الجلسة القادمة يوم الخميس الموافق ١٩٧٢/٩/٢١ الساعة العاشرة لمناقشة البيان الوزاري .

والآن ارفع هذه الجلسة

امين عام مجلس الامة — هاني خير

رئيس مجلس النواب — كامل عريقات